http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2168) السنة الثامنة - الاربعاء (22) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

هل هذا معقول؟

عامر القيسي

كشف عضو لجنة الصحة والبيئة النائب جواد البزوني أن حصة الفرد العراقي من التخصيصات المالية فيما يتعلق بالجانب الصحي من حياته سبعة دولارات فقط سنويا "عشرة آلاف دينار" وحصة هذا القطاع من الموازنة العامة للميزانية ٤ بالمئة فقط.

لدينا والحمد لله نسب عالية من الإصابات السرطانية وقد تكون أعلى نسبة في العالم ففي البصرة، على سبيل المثال، هناك ٧٠ إصابة بالسرطان من مجموع ١٠٠ ألف مواطن نتيجة التلوث البيئي ويقال إنها تقديرات اقل من النسب الحقيقية لعدم وجود أجهزة تشخيص دقيقة وأولية للأمراض! فيما يقول تقرير عالمي إن عدد المصابين في العراق بالسرطان ١٢٠ ألفاً يتوفى منهم سنويا ١٥ ألف شخص.

وهناك إحصاءات رسمية تتحدث عن موت طفل عراقي من بين ثماني مواليد جدد فيما يولد طفل واحد من بين أربعة أطفال وهو مصاب بمرض فقر الدم بسبب سوء تغذية الأم وفي غير الأمراض الجسدية هناك ١٦،٥٪ من العراقيين مصابون بأمراض نفسية مختلفة!

والقائمة طويلة والأعداد مفزعة. لكننا نعود للنائب البزوني الذي يقول في تصريحه "تقوم دول العالم بصرف ٣ آلاف دولار (أي ما يعادل أكثر من ثلاثة ملايين دينار عراقي) على الفرد الواحد من مواطنيهم سنوياً." وتخصص الدولة ٢٠٪ من الميزانية للقطاع الصحي!

لاحظوا فرق الأرقام، في دول لا تعاني ما نعانيه من مشاكل بيئية وصحية ولا تعاني من ضعف في البنية التحتية للقطاع الصحي لديها، وتتمتع هذه الدول بشكل عام بمستوى جيد من الوعي الصحي الذي يجنبهم ما نقع به نحن، فضلا عن الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات النظافة العامة وتنقية البيئة. في مثل هذه الدول يخصص للمواطن مبلغ سنوي لرعايته الصحية ضعف ما تقدمه الدولة العراقية حاليا بـ٣٠٠ مرّة بالتمام والكمال فيما تكون تخصيصاتهم المالية في الميزانية اربعة اضعاف ما نقدمه نحن. في الوقت الذي نعاني فيه كأفراد وكمجتمع من مختلف أنواع الأمراض المكتشفة وغير المكتشفة ومن ضعف في البنية التحتية لهذا القطاع ومن تدني الوعي الصحي إلى حدود مريعة ومن تلوث بيئي يعادل تلوثنا بالفساد المالي والإداري ومن شربنا للمياه الملوثة بالمياه الثقيلة، حيث يقول تقرير دولي إن ٤٠ ٪ من مناطق بغداد مياهها ملوثة.

المنطق يقول إن العكس تماما ينبغي أن يكون، ولا ندري صراحة أية عبقرية وكفاءة قررت ووافقت وصوتت على أن الفرد العراقي يكفيه، وربما زيادة، عشرة آلاف دينار سنويا لكي ينطبق عليه مأثور القول "العقل السليم في الجسم السليم".

كيف صوّت مجالس نوابنا الموقر على ميزانية تخصص منها للقطاع الصحي هذه المبالغ التافهة في قياسات ما يقدم في دول أقل إمكانات مادية من دولتنا العتيدة، ونسأل الذي أو الذين حددوا للعراقي المسكين "عشرة آلاف دينار سنويا"، إن تفقهوا في الأمر أو كلفوا أنفسهم دراسة تجارب قريبة من بلدنا أو اعتمدوا على إحصاءات علمية عن احتياجات الفرد الصحية، ولو كلفوا أنفسهم في إحدى رحلاتهم الترويحية إلى بلاد الله وسألوا فقط من باب الفضول، عن التخصيصات الصحية التي تقدمها تلك الدول لمواطنيها؟

لو فعلوا ذلك وسألوا فقط لجنبوا أنفسهم هذه الفضيحة!

إياد علاوي على رأس القائمة
نواب: نجمع التواقيع لاستبدال المتغيبين عن الجلسات بصورة مستمرة

□ متابعة/ المدى

يعاني مجلس النواب العراقي من ظاهرة تغيب أعضائه لدواع مختلفة. وفي حين يختلف البعض في وصف هذه الظاهرة، يرجع آخرون أسبابها إلى خلل في النظام الداخلي للبرلمان والتمادي في تطبيق القوانين.

وتشير التقارير إلى أن سجل الغياب اليومي في مجلس النواب يحوي في الغالب على ما يقارب الثلاثين اسما من مختلف الكتل السياسية.

ووصف عضو مجلس النواب عبود العيساوي تغيب أقرانه عن جلسات البرلمان بأنها "تجاسر واستخفاف بالقانون".

وقال العيساوي في تصريحات صحفية "ننظر إلى موضوع التغيب بهذا الشكل على انه تجاسر على القانون وعلى المسؤولية الملقاة على النائب".

وأضاف العيساوي أن "النائب منتخب وعليه أن يحضر ويدلي بدلوه ويشارك بالتشريعات والرقابة، أما العكس فهو استخفاف بالقانون".

وباتت ظاهرة تغيب أعضاء مجلس النواب العراقي عن حضور جلساته تلقي بظلالها على واقع عمل المجلس النيابي. وقد فشل المجلس في عقد أكثر من جلسة خلال الفترة الماضية نتيجة اختلال النصاب القانوني.

من جهته انتقد النائب المستقل في التحالف الكردستاني محمود عثمان تغيب رؤساء الكتل عن جلسات مجلس النواب، مشيرا إلى أن "هذه الحالة لا تحدث في برلمانات العالم لكنها تحصل في العراق".

إلا أن نوابا آخرين ربطوا هذا الأمر بوجود خلل في النظام الداخلي للبرلمان وسيطرة المجاملات السياسية على أروقته.

وقال النائب جواد البزوني إن محاسبة المتغيبين من مسؤولية هيئة رئاسة البرلمان لكن هناك أكثر من عامل يعيق ذلك، منها وجود خلل بالنظام الداخلي من جهة وسيطرة إرادات الكتل السياسية على أجواء البرلمان".

وأضاف البزوني أن "من المعروف أن المتغيبين هم قادة وكبار أعضاء الكتل وهذا يضفي طابع المجاملة على عملية تطبيق الإجراءات القانونية بصورتها الصحيحة".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي قد أكد في وقت سابق أن رئاسة البرلمان تتعامل وفق مبدأ المجاملة والإرضاء في مسألة تغيّب النواب عن جلسات البرلمان، مطالبا بتفعيل القانون بحق المتغيبين واستبدالهم بنواب آخرين، فيما أشار إلى أن هذه الظاهرة ستؤثر سلبا على التشريعات البرلمانية.

مضيفا إن "رئاسة مجلس النواب تتعامل مع تغيب النواب عن جلسات المجلس وفقا لمبدأ المجاملات والتسويات وإرضاء هذا الطرف وذاك"، مبينا أن "قانون مجلس النواب يقضي بتعويض من يتغيب عشرين جلسة متتالية خلال الفصل التشريعي الواحد بنائب آخر من القائمة نفسها".

وقال البياتي أن "التحالف الوطني يؤيد تفعيل هذا القانون وتطبيقه على التحالف الوطني وائتلاف دولة القانون أولا، وعلى باقي الكتل"، مشيرا إلى أن "مسألة الغيابات بدأت تأخذ حيزا في جلسات مجلس النواب، ما يعد مؤشرا سلبيا".

مؤكدا أن "هذه الظاهرة ستتفاقم وتؤثر سلبا على سير التشريعات ما لم تتصد رئاسة البرلمان لها"، لافتا إلى أن "هيئة رئاسة البرلمان أعلنت، أمس، أنها لن تتهاون في مسألة الغيابات.

فيما قال عضو الائتلاف سلمان الموسوي لوكالة (آكانيوز)، إنه "جمع نحو ١٠٠ توقيع لأعضاء من مجلس النواب، وسيستمر اليوم بجمع التواقيع التي يتوقع أن تصل الى ٢٠٠ توقيع تطالب رئاسة مجلس النواب بتطبيق قانون استبدال الأعضاء المتغيبين عن حضور الجلسات".

وأوضح الموسوي أن "قرابة عشرة أعضاء لم يحضروا سوى ساعات في مجلس النواب منذ استئناف عقد جلساته"، مشيرا إلى أن "احد الأعضاء المتغيبين عن حضور الجلسات كان من ضمن الموقعين على استبداله".

وأضاف الموسوي أن "الطلب لا يحتاج سوى ٢٥ توقيعا، لكن نحن سنجمع تواقيع الغالبية ليتم تطبيق القانون".

وكان مجلس النواب قد أتفق مطلع العام الحالي على تطبيق إجراءات للحد من تغيب الأعضاء تتمثل بقطع نسبة من الراتب الشهري في حال الغياب بدون عذر مشروع أو إجازة مرضية، وإذا تكرر الغياب لخمس جلسات ينذر، ومن يغيب عشر جلسات في الفصل التشريعي الواحد يخاطب بشكل رسمي ويتم عرض الأمر على مجلس النواب لاتخاذ اللازم.

يأتي ذلك في وقت كشفت دراسة أعدها خبير اقتصادي أن معدل الحضور خلال جلسات مجلس النواب الحالي بلغت ٥٢٪، أي بنسبة تغيب تصل إلى ٤٨ ٪.

ونقلت مصادر صحفية عن الدراسة المعدة لبيان نشاط مجلس النواب خلال فصله التشريعي الأول الذي انتهى، وابتدأ الفصل التشريعي الثاني قولها إن "مجمل النشاط الذي عمله مجلس النواب ينحصر في التصويت على (٣٠) قرارا فقط، جلها قرارات سياسية وإدارية تخص النواب والرئاسات الثلاث، من أبرزها التصويت على ٣ نواب لرئيس الجمهورية في سلة واحدة".

النائب إياد علاوي رئيس القائمة العراقية تصدر "قائمة التغيب" في مجلس النواب، حيث بلغ مجموع غيابه (٥٥) جلسة من أصل (٦١) جلسة خلال الفصل التشريعي الأول، حيث بلغ عدد حضوره لقاعة مجلس النواب (٦) جلسات فقط. تلاه النائب إياد صالح مهدي صالح عن جبهة التوافق العراقي، إذ وصل تغيبه إلى (٤٦) جلسة، ثم النائب فلاح حسن مصطفى النقيب عن العراقية (٤١) جلسة. يذكر أن كل أعضاء البرلمان لم يقدموا أي عذر لتغيبهم سوى السيد فلاح حسن مصطفى النقيب لجلسة واحدة، ليكون مجموع تفويت حضوره للبرلمان هو (٤٢) جلسة.

وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قررت في الأشهر الماضية خصم نصف مليون دينار من المخصصات الشهرية لعضو المجلس عن كل يوم غياب بدون سبب، كما هددت بنشر أسماء الأعضاء المتغيبين بكثرة في الصحف ووسائل الإعلام، إلا أن ذلك لم ينه ظاهرة التغيّب داخل مجلس النواب.

وتنص المادة الـ١٨ في الفقرة الثانية من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي على أن كل عضو يتغيب خمس مرات متتالية أو عشر مرات غير متتالية بغير عذر مشروع توجه رئاسة البرلمان إليه إنذارا خطيا تدعوه للالتزام بالحضور وفي حال عدم التزامه فان هيئة الرئاسة تعرض القضية على مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه ومن ضمنها الإقالة.

وأعلنت اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي، أن قانون إقالة أو استبدال النواب لا يمكن تطبيقه بسبب الوضع السياسي الذي تشهده البلاد، فيما أكدت أن القانون حدد التزام النائب بالدوام ومنح صلاحيات لرئاسة البرلمان للمطالبة بالتصويت بإقالة النائب المتغيب أو استبداله.

الجلسات العلنية أبعدت الإقالة عن الوزراء وأحرقت قلوب العراقيين

□ متابعة/ المدى

خلف عرض جلسات مجلس الوزراء العلنية التي أمر رئيس الوزراء نوري المالكي على التلفاز مباشرة انطباعا سيئا لدى عدد من المواطنين، وحمل ذلك الأمر بالكثير منهم إلى توجيه علامات الاستفهام عن مصداقية الأهداف التي تقف خلفها الجلسات العلنية وما مدى الاستفادة من الجلسات التي تظهر الجانب الايجابي وتخفي الجوانب السلبية في البلاد.

ومواطنون ابدوا استغرابهم من أحاديث الوزراء ووصفوها بأنها لا تحمل أي أمل بالتطور أو بتقديم الخدمات، فيما أعدها آخرون بمثابة مهدئات تحاول الحكومة إعطائها للناس.

المواطن محمد فاخر يعمل مدرس في إحدى مدارس العاصمة بغداد وصف جلسات مجلس الوزراء المتلفزة بأنها "جلسات تخديرية"، ولا يمكن أن تنطلي أهدافها على من اكتوى قلبه بنيران وعود المسؤولين . إذ قال "كنا نأمل خيراً بعد انتهاء مهلة المئة يوم أن نجد تقييمات من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي تنصف من انتظر تلك المهلة بإقالة الوزراء المقصرين أو غير المنتجين واستبدالهم بوزراء أكفاء وقادرين على تحمل المسؤولية في خدمة الشعب العراقي، إلا أننا فوجئنا بنقل جلسات مباشرة لمجلس الوزراء تتحدث عن نسب انجاز ومشاريع لا نراها بالمجهر فكيف بالعين المجردة!.

وأضاف فاخر إن "المواطن اليوم لا يحتاج إلى إعلانات مباشرة وفضائيات تنقل أحاديث الوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة، وإنما يحتاج إلى من يضمد جراحه بتحقيق منجزات ملموسة، وليس أرقاماً تتناول المشاريع بطريقة لا يمكن فهمها إلا بشفرات يعرفها فقط أهل الاختصاص".

وأنهى مجلس الوزراء جلساته العلنية لتقييم عمل الوزراء بعد نهاية مدة المئة يوم وسط غموض عن نتائج تلك المهلة والتقييم الذي خرج به رئيس الوزراء نوري المالكي او مجلس النواب عن الوزراء.

مواطن آخر من سكنة منطقة المعامل وهو شيخ كبير تحدث بكلمات بسيطة لـ [أين] قائلاً "المالكي لا تشبعني هسة ولا تجوعني باجر"، موضحاً بالقول إن "الشعب العراقي لا يتحمل إعطاء المزيد من الوعود ، وقد أثقلته الوعود الانتخابية في تحسين الخدمات ورفع المستوى المعيشي وإنهاء البطالة وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين، وان الحديث عن منجزات كبيرة خلال مهلة المئة يوم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبرها ايجابيات مميزة في عمل الوزارات".

ويرى مراقبون إن الجلسات كانت استعراضية وبينت الايجابيات فقط ولم تظهر السلبيات وكيفية معالجة المشاكل فيما يرى محللون أن ما تحدث به الوزراء كانت أمورا سطحية وانه من غير المتوقع أن يتخذ رئيس الوزراء نوري المالكي أي إجراء بحق أي وزير بعد انتهاء هذه المهلة.

إلا أن مصادر مقربة من رئيس الوزراء بنت أن هناك لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تسلمت الاستمارات الخاصة بالوزراء عن مدة المئة يوم وستبين نتائج التقييم في وقت لاحق.

مواطنون آخرون اعتبروا الجلسات وما تم طرحه من سواء مع الوزارات أو المحافظين وحتى الهيئات المستقلة شيئا ايجابيا، ولكن السلبي فيها هو إظهار حجم المنجزات بشكل بعيد عن الواقع.

أنور عبد المولى من سكنة مدينة الصدر ذكر في هذا الصدد إن "الجلسات العلنية لمجلس الوزراء خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها لم تعط البلسم الشافي لجروح العراقيين، كونها لا تخلو من السلبيات والتي من أبرزها أخفاء قضايا الفساد والمعوقات التفصيلية والإنصات فقط إلى ما تحقق من مشاريع صغيرة".

وأضاف إن "الملفات الأمنية والأوضاع الاقتصادية والخدمية والمعيشية في البلاد لا تظهر أي مؤشر يشير إلى تقدم نسبي بتلك الملفات".

قاسم بدر طالب جامعي اتفق مع عبد المولى من حيث ايجابية الجلسات المعلنة، لكنه زاد في شدة غضبه على الأداء الحكومي خلال مهلة المئة يوم ومن بعدها تحجيم المنجزات بجلسات علنية قائلاً إن"تضخم البطالة وازدياد حالات الخطف والسرقة وارتفاع نسب الإصابات بالأمراض السارية، وضع الحكومة أمام استفهامات جديدة لابد من الإجابة عنها بأسرع وقت ممكن".

وأضاف بدر "إذا كانت المئة يوم مقياساً وبرهاناً على جودة وكفاءة الوزراء الحاليين فأن سيطرة المواطن النوعية كشفت حسب مقاييسها عن فشلاً آخر يضاف إلى حكومة المالكي كون المئة يوم لم تحقق شيئاً يتناسب مع حجم الزخم الإعلامي الذي أوجدته لتكملة مشوارها خلال مدة ولايتها".

يذكر أن مجلس الوزراء بدأ بجلسات علنية في أعقاب انتهاء مهلة المائة يوم في ٧/٦/٢٠١١، عرض الوزراء خلالها ما تم انجازه خلال المهلة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، أطلق مهلة أمدها، مئة يوم لحكومته بهدف تحسين الخدمات بدأت في ٢٨/٢/٢٠١١ ليتم بعدها تقويم أداء الوزارات كل على حدة، إثر التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد والبطالة.

البرلمان يسعى لتعديل قانون الانتخابات

□ متابعة/ المدى

بعد دورتين انتخابيتين وأكثر من خمس سنوات من الجدل المستمر، يتجه مجلس النواب العراقي إلى إجراء تعديل جديد على قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الذي سبق تعديله عام ٢٠٠٩.

ونقلت إذاعة العراق الحر عن مصدر في المجلس قوله إن التعديل المتوقع سيكون واسعاً ويعالج قضايا جوهرية في القانون الذي يُحمِّله المراقبون مسؤولية الكثير من الاختناقات التي تعاني منها العملية السياسية.

ويذكر النائب حسين الصافي إن الرغبة في تعديل القانون تنطلق من الحرص على أن يكون ضامناً لتمثيل أفضل لإرادة الشعب.

ويشير الصافي في حديث لإذاعة العراق الحر إلى أن عملية تعديل قانون الانتخابات تأتي في إطار إنضاج العملية الديمقراطية التي لا تزال ناشئة في العراق، على حد وصفه.

ويلفت رئيس الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي قاسم العبودي إلى أن المطالبة بتعديل قانون الانتخابات الحالي تتسم بالمَنطقية، موضحاً أن بعض مواد القانون غير ديمقراطية وتتعارض مع مبدأ الانتخاب.

ويرى العبودي أن تعديل قانون الانتخابات يجب أن يقترن بإصدار قانون الأحزاب لكي تستكمل أركان العملية الديمقراطية.

جدير بالذكر أن مجلس الوزراء كان قد اقر منتصف آذار الماضي مشروع قانون الأحزاب ورفعه إلى مجلس النواب الذي لم يبدأ مناقشته حتى الآن.

يذكر أن النائب عن التحالف الكردستاني عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب محسن السعدون قال، الأحد الماضي، إن اللجنة القانونية تدرس تعديل قانون الانتخابات.

وأضاف السعدون في تصريحات صحفية قبل يومين "نحن في اللجنة القانونية في مجلس النواب ندرس أجراء تعديلات واسعة على هذا القانون في الانتخابات القادمة، وسوف نقدم مقترحات جديدة على ضوء كل النواقص الموجودة فيه"، موضحا أن "قانون الانتخابات الحالي كان محل انتقادات ومناقشات واسعة في مجلس النواب لحين التصويت عليه، وقد تبنى نظام القائمة المفتوحة وكان العراق فيه دوائر متعددة".

يشار إلى أن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري ذكر في وقت سابق إن عملية إجراء انتخابات مبكرة تحتاج إلى إصدار قانون وميزانية، إضافة إلى تحديد موعدها، مشيرا إلى أن المدة اللازمة لاتخاذ كافة الإجراءات تقدر بنحو ١٨٠ يوما.

وأوضح الحيدري أن إجراء أي انتخابات أو استفتاء "يحتاج إلى توفر مستلزمات ضرورية؛ أولا يجب أن يكون هناك قانون، ثانيا لابد من تحديد ميزانية، ثالثا تحديد الموعد"، وتابع "إذا اكتملت هذه الإجراءات والمستلزمات الثلاثة ستعمل المفوضية على وضع برامجها وإجراءاتها اللازمة لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد، ووفقا للمعايير الدولية نحتاج إلى ١٨٠ يوما لإكمال الاستعدادات اللازمة، ولكن هذا يعتمد على قانون الانتخابات، إذا كان وفق القائمة المفتوحة، أو المغلقة".

كما ذكر الحيدري أمس الثلاثاء أن المفوضية بصدد بدء الاستعدادات لانتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأفاد فرج الحيدري لوكالة كردستان للأنباء إن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق كانت قد طالبت حكومة وبرلمان كردستان بمنحها سلفة مالية من أجل التحضير لانتخابات مجالس المحافظات في الإقليم كخطوة أولى لحين تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات من قبل البرلمان بهدف البدء بتلك التحضيرات"، مشيرا الى أن "حكومة الإقليم قررت أمس منح المفوضية تلك السلفة".

وكان زعيم ائتلاف العراقية أياد علاوي قد دعا في تصريحات صحفية مطلع الشهر الحالي إجراء انتخابات مبكرة معتبراً أنها أهم بكثير من السعي لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، وقال علاوي إن من الممكن العمل على هذا الموضوع (تشكيل الأغلبية) وبدأت بعض الأطراف بالعمل عليه، لكن ما هو مطروح الآن هو العمل على إجراء انتخابات مبكرة، وهذا الموضوع بدأ يلقى تعاطفا من قبل الشعب العراقي، خاصة أن هناك توقفا وخللا في ما يتعلق بالشراكة الوطنية وتخلفا في الخدمات والملف الأمني الذي تراجع بشكل يضر بالشعب العراقي.